

ينبغي أن يكون الأطفال السوريون في المدارس، لا في العمل - منظمة اليونيسف

في اليوم العالمي لمناهضة عمل الأطفال 12 يونيو/حزيران، أعربت منظمة اليونيسف عن قلقها العميق حيال عدد الأطفال السوريين المشاركين في عمالة الأطفال في تركيا.

في حين يدخل الصراع السوري عامه السادس، هناك ازدياد في عدد الأطفال السوريين المشاركين في عمالة الأطفال. وتفيد الملاحظات الميدانية والمعلومات المتاحة إلى أن الأطفال السوريين يشتركون في بعض من أسوأ أنواع عمالة الأطفال من خلال الزراعة الموسمية، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة (مصانع النسيج، وورش صناعة الأحذية، وورش ميكانيكا السيارات)، والعمل في الشوارع.

وتشكل استمرارية عمالة الأطفال تهديدًا خطيرًا لرفاهية الأطفال بالنسبة للأطفال الذين يشتركون في الأنشطة الاقتصادية التي تنطوي على مخاطر عقلية وجسمانية واجتماعية، ولها عواقب سلبية على المدى القصير والبعيد للوفاء بحقوقهم؛ وهو ما تنص عليه أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. وتُعدّ هذه الأنشطة الاقتصادية، إن لم تكن تُهدّر، حقوقهم الأساسية؛ ومنها حقهم في التعليم، والحماية من الاستغلال الاقتصادي والتعرض للعنف.

وأعلن ممثل منظمة اليونيسف في تركيا قائلاً: "يجب حماية الأطفال السوريين من عمالة الأطفال في جميع الأحوال. ينبغي أن يكونوا قادرين على الذهاب إلى المدارس ليصبحوا بأفضل حال؛ تأهيلاً لمستقبلهم، وإعادة بناء دولتهم في أقرب وقت ممكن. لذا، ينبغي عدم سلب حقوق الطفولة من هؤلاء الأطفال".

وتجدر الإشارة إلى أن عمالة الأطفال تضرّ بالنمو الذهني والاجتماعي والجسدي والنفسى للأطفال؛ حيث يعمل الأطفال ساعات طويلة مقابل أجر قليل، وبالقرب من المنتجات السامة أو البيئات الخطرة بهدف الإسهام في دخل العائلة. ويخول هذا الوضع بينهم وبين الذهاب إلى المدرسة، وقضاء الأوقات مع أقرانهم، وفرص الاستمتاع باللعب والرفاهية، والحماية من سوء المعاملة والإهمال.

وتشير التقديرات الحالية إلى أن عدد الأطفال السوريين غير المُلتحقين بالمدارس في تركيا قد وصل إلى أكثر من 600,000 طفل. وفضلاً عن الافتقار إلى دخول المدارس والالتحاق بها، غالباً ما تكون هناك حواجز اجتماعية اقتصادية تُعوق الأطفال والشباب عن الذهاب إلى المدرسة.



رنيم في الكرفان الخاص بهم في مخيم الزعتري، الأردن.

اليونيسف/ جيس رايت

ملخص الاستجابة القطاعية:



عدد اللاجئين وسكان المجتمعات المحلية المستهدفين بالمساعدة بحلول نهاية عام 2016 هو 2,506,900 شخص
عدد الذين تمت مساعدتهم في عام 2016 هو 832,150 شخصاً



اللاجئون السوريون في المنطقة:



العدد المتوقع للاجئين السوريين بحلول نهاية عام 2016 هو 4,687,000 لاجئ.
عدد اللاجئين السوريين المسجلين حالياً هو 4,790,600 لاجئ



الوضع الزاكن للتمويل الكلي لخطة 3RP



المبلغ المطلوب تمويله في عام 2016 هو (4.54) مليار دولار أمريكي
المبلغ الذي تم استلامه في عام 2016 هو 1.41 مليار دولار أمريكي



مؤشرات الاستجابة الإقليمية: كانون الثاني / يناير - أيار 2016:

الإستجابة المخطط لها بحلول نهاية عام 2016 التقدم المحرز

| | | |
|---|-----|---------|
| الحاق 34,105 طفل مُستهدف (تحت سنّ 5 سنوات) (فتى وفتاة) في مرحلة تعليم الطفولة المبكرة | 23% | 147,933 |
| الحاق 702,878 طفلاً مُستهدف (5-17 عاماً) (فتى وفتاة) في التعليم الرسمي (المرحلة الابتدائية أو الثانوية) | 84% | 835,568 |
| الحاق 81,437 طفلاً مُستهدف (5-17 عاماً) (فتى وفتاة) في التعليم غير الرسمي أو المهارات الحياتية (المرحلة الابتدائية أو الثانوية) | 16% | 497,250 |
| تلقي 1,394 شاباً ومراهقاً وبالغاً من الرجال والنساء التعليم المهني أو التعليم العالي | 2% | 74,855 |
| تدريب 12,336 رجلاً وامرأة على التعليم | 14% | 86,770 |
| 420,165 طفلاً من سنّ 3 إلى 17 عاماً تلقوا معونات دراسية، أو تم دعمهم بالمنح النقدية | 43% | 987,153 |
| انشاء 79 منشأة تعليمية، أو تجديدها، أو إعادة تأهيلها | 7% | 1,109 |

تحليل الاحتياجات:

يوجد (1.7) مليون طفل سوري ممن هم في سنّ المدرسة في البلدان الخمسة الشريكة في خطة 3RP ومع ذلك، فإن حوالي نصف عدد هؤلاء الأطفال، الذين هم في سنّ المدرسة، تتوافر لهم فرصة الحصول على التعليم. وفي عام 2016، سوف تضع التخلّلات في مجال التعليم الأطفال الذين هم في سنّ المدرسة، والذين هم حالياً خارج مقاعد الدراسة، والأطفال الذين يحصلون على خدمات تعليمية ذات جودة مُنخفضة، على سُلّم أولوياتها.

ولاستيعاب أعداد الطلاب السوريين، ولزيادة قدرات الاستجابة لذلك، فقد أعادت نُظُم التعليم العام الحكومي في بعض البلدان العمل بنظام التوأمين (الصباحي والمساءلي)، أو قامت بتوسعة هذا النظام في المدارس المُكتظة، مما أثر على جودة التعليم وإبطاء سير عملية إصلاح نظام التعليم العام الحكومي. وسوف يتم تحسين جودة التعليم ومدى ملاءمته من خلال التطوير المهني للمُعلمين، والمُيسرين، والكوادر العاملين جميعهم في المدارس، وذلك فيما يتعلّق بالمنهجيات الحماينة التفاعلية المُركّزة على الطفل، وإدارة الغرف الصفية والدعم النفسي الاجتماعي.

وفي عام 2016، يُطالب قطاع التعليم بالحصول على زيادة كبيرة في موازنة برنامج التعليم؛ بهدف توسيع نطاق الاستجابة في مجالات التعليم كافة، ومنها التعليم الابتدائي (الأساسي)، والتدريب الفني والمهني، والحوافز المُقدّمة للمُعلمين.